

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 16-17 أبريل/نيسان 2020

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 4 من جدول الأعمال

WFP/EB.1/2020/4-A/2*

قضايا السياسات

للعلم

التوزيع: عام

التاريخ: 20 فبراير/شباط 2020

اللغة الأصلية: الإنكليزية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 14 أبريل/نيسان 2020

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويغطي التقرير البند التالي من جدول الأعمال:

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة: تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة

(WFP/EB.1/2020/4-A/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2108

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

19 فبراير/شباط 2020

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الوثائق التي قمت بعرضها، بما في ذلك الوثيقة المعنونة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.1/2020/4-A/1).

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)
المدير التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
00148 Rome, Italy

أولاً - مقدمة

- 1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) المعنون "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (الوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1) والمقدم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج للموافقة عليه. والتقت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في التقرير بممثلي أمانة البرنامج الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية اختتموها برود كتابية وردت في 31 يناير/كانون الثاني 2020.
- 2- وتذكر اللجنة الاستشارية بصفتها الاستشارية على النحو الوارد في المادة الرابعة عشرة-4 من النظام الأساسي التي تنص على أن يستند المجلس التنفيذي في إطار جميع المسائل المتعلقة بالإدارة المالية للبرنامج إلى مشورة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (اللجنة الاستشارية) ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أن المدير التنفيذي يضع مواد اللائحة المالية بما يتسق مع النظام الأساسي والنظام المالي لضمان فعالية الإدارة المالية وتوحي الاقتصاد، وفقاً للمادة 2-2 من النظام المالي.

ثانياً - تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

- 3- يتضمن التقرير معلومات متعلقة بالتحديث عن خارطة الطريق المتكاملة والتعديلات المقترح إدخالها على إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويفيد التقرير بأن إطار خارطة الطريق المتكاملة يتألف من الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراض الإطار المالي وإطار النتائج المؤسسية (2017-2021). ويفيد أيضاً بأن جميع المكاتب القطرية للبرنامج البالغ عددها 82 مكتباً ستعمل وفقاً لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة معتمدة من المجلس اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2020، وأن تعميم إطار خارطة الطريق المتكاملة تتطلب تغييراً تنظيمياً واسعاً منذ عام 2016، وأن إطار الحوكمة لم يُستكمل حتى الآن. وتلتزم الأمانة موافقة المجلس على تفويضات السلطة المقترحة من المجلس إلى المدير التنفيذي والتعديلات المقترحة على اللائحة العامة للبرنامج من أجل تيسير تنفيذ مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان (الوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1، الموجز التنفيذي).
- 4- ويشير التقرير إلى أن سلطة المجلس للموافقة على جميع برامج البرنامج وأنشطته والميزانيات المتعلقة بها لا تزال دون تغيير عملاً بالمادة السادسة والمادة السادسة-2 من النظام الأساسي للبرنامج (المرجع نفسه، الفقرة 21). ويشير أيضاً إلى السلطة التي يحتفظ بها المجلس والمعلومات التي ينبغي تزويد المجلس بها في أداء دوره الرقابي الاستراتيجي (المرجع نفسه، الفقرتان 23 و24)، بما فيها نظام إخطارات بالبريد الإلكتروني يبلغ الدول الأعضاء بجميع تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة (الموجز التنفيذي والفقرتان 11 و24).

تفويضات السلطة المقترحة

- 5- بالنسبة إلى التعديلات المقترح إدخالها على تفويضات السلطة، يشير التقرير إلى استخدام هذه التعديلات من جانب الإدارة للحفاظ على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ بينما يُقترح الإبقاء على الترتيبات الراهنة لتفويض السلطة من حيث تفويضات السلطة المؤقتة للمدير التنفيذي التي وافق عليها المجلس في دورته المعقودة في عام 2017 باستثناء تفويضات السلطة التي تتيح للمدير التنفيذي الموافقة على تنقيحات غير متعلقة بالأزمات للخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة لا تتجاوز عتبة الميزانية (انظر الفقرة 10 أدناه). ويشير التقرير أيضاً إلى تعديل تذييل اللائحة العامة في حال الموافقة على تفويضات السلطة المقترحة مع دخول ذلك حيز التنفيذ اعتباراً من 1 مارس/آذار عام 2020 (المرجع نفسه، الفقرات من 25 إلى 27). وفي هذا المضمار، يقترح التقرير عدداً من التعديلات على اللائحة العامة للبرنامج في الفقرات من 73 إلى 79 والملحق الرابع بهدف تيسير تنفيذ الخطط الاستراتيجية المتعددة البلدان التي سيكون لها تركيز برامجي مشترك بين البلدان المشمولة بالخطة (انظر الفقرة 10 أدناه).

6- ويشير التقرير إلى التماس الأمانة موافقة المجلس على تفويضات السلطة المقترحة من المجلس إلى المدير التنفيذي على النحو المبين في الفقرات من 36 إلى 51 والملحق الثالث من التقرير. وبالتحديد، يتضمن التقرير المعلومات الأساسية عن استخدام التفويضات المؤقتة الحالية للسلطة ونتائج استعراض تطبيق تفويضات السلطة المؤقتة.

الاستعراض الذي تجريه الدول الأعضاء لمدة عشرة أيام لزيادة الميزانيات غير المتعلقة بالاستجابة للطوارئ

7- بالنسبة إلى التعديلات على تفويضات السلطة المقترحة لزيادة الميزانيات غير المتعلقة بالاستجابة للطوارئ، يفيد التقرير بأن الإدارة تقترح تبسيط عملية الموافقة من خلال استخدام استعراض تجريبه الدول الأعضاء لتتقحات الميزانية لمدة عشرة أيام. وتتضمن الفقرة 47 الاقتراح الداعي إلى الموافقة عن طريق آلية المراسلة وفقاً للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس لاستخدامها كبديل عن تقديم تققحات الميزانية إلى المجلس للموافقة عليها في دورة رسمية، عند الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرة 45). وتشير الفقرة 46 من التقرير إلى الخطوات الخمس في إطار عملية الاستعراض لمدة عشرة أيام على النحو التالي:

- (1) نشر مشروع تنقيح الميزانية على الموقع الشبكي للبرنامج؛
- (2) إتاحة ما لا يقل عن ثمانية أيام عمل للدول الأعضاء من أجل تقديم تعليقاتها؛
- (3) تجميع التعليقات في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي؛
- (4) تخصيص آخر يومين من أيام العمل العشرة لتقديم التعليقات كي تردّ الدول الأعضاء على تعليقات الدول الأعضاء الأخرى؛
- (5) نشر تنقيح الميزانية النهائي في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي مقترنا بمصوفة التعليقات.

8- وزُودت اللجنة الاستشارية بناء على استفسار منها بالمعلومات المتعلقة بسياق التصويت بالمراسلة والأسبقية الممنوحة له في اللائحة الداخلية. وأخطرت أيضاً بأن المدير القطري سيتشاور مع الحكومة المحلية والمدير الإقليمي والشعب المعنية على مستوى المقر ودمج، عند الاقتضاء، التعليقات التي يتلقاها من الدول الأعضاء خلال عملية الاستعراض لمدة عشرة أيام قبل استخدام آلية التصويت بالمراسلة. وسينشر المدير القطري بعد ذلك مشروع تنقيح الميزانية النهائي. وأخطرت اللجنة كذلك بأن تنقيح الميزانية سيوافق عليه إما بتقديمه بعد ذلك للموافقة عليه خلال دورة المجلس الرسمية القادمة وإما باستخدام الأمانة، حسب توقيت التنقيح، آلية الموافقة عن طريق التصويت بالمراسلة على النحو الموصوف في الفقرة 47 من التقرير. وفي هذه الحالة الأخيرة، ستبذل الأمانة أعضاء المجلس بنشر تنقيح نهائي للميزانية ويبدلي كل عضو من الأعضاء بصوته للموافقة على تنقيح الميزانية أو رفضه أو الامتناع عن التصويت له. وستتطلع الأمانة، بالنيابة عن المدير التنفيذي، بتسجيل الأصوات وتبليغ جميع أعضاء المجلس بالنتائج.

9- وأخطرت اللجنة الاستشارية كذلك، فيما يتعلق بالموافقة على التنقيحات المقدمة على النحو المشار إليه في الفقرة 47 من التقرير، بأن الدول الأعضاء سيكون بوسعها تبادل التعليقات والشواغل واقتراح التعديلات خلال عملية الاستعراض لمدة عشرة أيام الموصوفة في الفقرة 46 من التقرير وأن المدير القطري سيدمج التعليقات التي يتلقاها من الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، لدى صياغة مشروع تنقيح الميزانية النهائي الذي سيقدم للموافقة عليه (انظر أيضاً الفقرة 7 أعلاه). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بأن كل دولة من الدول الأعضاء، في حال استخدام عملية التصويت بالمراسلة على المبين في الفقرة 47، ستدلي بصوتها للتعبير عن الموافقة أو الرفض أو الامتناع عن التصويت وأنه لن تتاح فرصة أخرى لاقتراح أي تعديلات.

الاستعراض الذي تجريه الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات

10- بالنسبة إلى تفويضات السلطة المقترحة لزيادة الميزانيات المتعلقة بالاستجابة للطوارئ، يشير التقرير إلى أن الإدارة ستعرض على الدول الأعضاء، التماساً لتعليقاتها، كل تنقيح يتصل بالاستجابة للأزمات ويُدخل على خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، إذا كان التنقيح يؤدي إلى زيادة في الميزانية الإجمالية الحالية للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة بأكثر من 15 في المائة أو 150 مليون دولار أمريكي، أيهما أقل، قبل موافقة المدير التنفيذي،

وقبل موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، عند الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرة 58). ويقترح التقرير أيضا الإبقاء على الفترة الحالية البالغة خمسة أيام لاستعراض التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات على النحو المبين في الفقرة 60 التي تتولى الأمانة على أساسها بيان تنقيحات الميزانية التي تتجاوز العتبة ونشر هذه التنقيحات على الموقع الشبكي للبرنامج كي تقدم الدول الأعضاء تعليقاتها إلى الأمانة في غضون أربعة أيام عمل. وبعد إجراء تنقيحات أخرى حسب الاقتضاء، تُعرض الميزانية المنقحة المعتمدة النهائية على أعضاء المجلس. ويشير التقرير أيضا إلى إطلاع الدول الأعضاء على 6 تنقيحات من أصل 22 تنقيحا للتعليق عليها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 بعد موافقة المدير التنفيذي، وموافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عند الاقتضاء نظرا إلى الطابع المستعجل والخطير للحالات التي دفعت إليها. وكان قرار إلغاء فترة الأيام الخمسة المخصصة للتعليق قبل الموافقة مقصورا على الظروف الاستثنائية، وذلك أساسا في حالات الكوارث الطبيعية أو الصدمات، حيث ساد الاعتقاد أن هذه الفترة ستخل بقدرة البرنامج على تقديم المساعدة المُعدّدة للأرواح فوراً (المرجع نفسه، الفقرة 61، الحاشية 46). وتحيط اللجنة الاستشارية علما بعدم وجود آلية للتصويت للاستعراض الذي يدوم خمسة أيام لتنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات وترى أنه ينبغي تقديم توضيحات إضافية إلى المجلس التنفيذي.

11- وبفيد التقرير بأن إدخال تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي سيدعم تنفيذ الإطار البرامجي والمالي الجديد على النحو التالي: (1) سلطة المدير التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على البرامج وتنقيحات الميزانية، وكذلك السلطة المشتركة المفوضة إلى المدير التنفيذي مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالنسبة إلى عمليات الطوارئ المحدودة، والحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات، بما في ذلك التنقيحات التي تتجاوز عتبة معينة في الميزانية؛ (2) ومواءمة المصطلحات والتعاريف لضمان الاتساق مع هيكل الخطط الاستراتيجية القطرية؛ (3) وتطبيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف وإدخال فئات تكاليف جديدة (المرجع نفسه، الفقرة 14).

12- وتحيط اللجنة الاستشارية علما بضرورة زيادة توضيح السلطات وتحديدها فيما يخص سلطة المدير التنفيذي المتعلقة بالموافقة على البرامج وتنقيحات الميزانية، والسلطة المشتركة المفوضة إلى المدير التنفيذي مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وتوصي اللجنة كذلك بتقديم المزيد من التوضيحات إلى المجلس التنفيذي بشأن مفهوم عمليات الطوارئ المحدودة والحصائل المتعلقة بالاستجابة للأزمات وما يعنيه من مستويات العتبة.

استعراض تفويضات السلطة

13- يفيد التقرير بأن استعراض تفويضات السلطة سيجري بعد فترة خمس سنوات في عام 2025 بهدف توفير الوقت الكافي لجمع الأدلة والتعلم والتفكير على ضوء الخبرة المكتسبة من دورة التنفيذ الكامل للجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بما في ذلك أي تنقيحات ضرورية في الميزانية لتمديد أو تقصير تلك الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة من أجل مواءمتها مع دورات أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في البلدان (المرجع نفسه، الفقرة 55). وأخطرت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه قد تم الاتفاق، بعد التشاور مع الدول الأعضاء وبناء على مشورة لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، على استعراض تفويضات السلطة في فترة خمس سنوات لضمان الحفاظ على الدور الأساسي للمجلس في الموافقة على أنشطة البرنامج والرقابة عليها بموجب إطار خارطة الطريق المنكاملة. وأخطرت اللجنة أيضا بأن المجلس سيتلقى مرتين في السنة تقارير تلخص جميع تنقيحات الميزانية التي يوافق عليها المدير التنفيذي بموجب السلطة المفوضة إليه من المجلس التنفيذي، بما في ذلك التنقيحات والزيادات التي يوافق عليها المدير التنفيذي بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، سينبّه المجلس إلى كل تنقيحات الميزانيات عبر نظام الإخطارات بالبريد الإلكتروني، بصرف النظر عن حجم التغيير في القيمة، في ختام كل يوم عمل يشهد الموافقة على تنقيح.

14- ورُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن دور لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة وتحيط علما بأن البرنامج حصل على مشورة لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسألة المذكورة أعلاه. وتحيط اللجنة أيضا علما بأن المجلس سيتلقى مرتين في السنة تقارير تتصل بالتنقيحات وتلخص جميع تنقيحات الميزانية التي يوافق عليها المدير التنفيذي. وترى اللجنة

الاستشارية أن عملية وضع الميزانية تتيح أيضا آلية قيمة للمساءلة للمجلس التنفيذي كي يستعرض بانتظام التقارير عن تفويضات السلطة وأداء هذه التفويضات. وترى بالتالي أنه من الضروري إجراء استعراض سنوي لتفويضات السلطة في سياق الميزانيات المقدمة لضمان لفت انتباه المجلس التنفيذي بانتظام إلى أي مسائل مرتبطة بممارسة السلطات المفوضة.

15- وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراضات على التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه.